العرب
الأحد 2021/11/28
السنة 44 العدد 12254

قيس سعيد يواجه امتحانات الواقع الصعب

هل يلجأ الرئيس التونسي إلى مقاربات أكثر براغماتية لمواجهة الأزمات

ضرورة تقديم حلول للمشاكل الاقتصادية والاجتماعية

أسامة رمضاني
رئيس تحرير العرب ويكلي

شعبية الرئيس التونسي قيس سعيد في الداخل قد تساعده على العمل بأكثر راحة لكنها لا تعفيه من البحث عن حلول عاجلة للأزمة المالية التي تعانيها البلاد. كما أنه مطالب بتقديم حلول اقتصادية واجتماعية عاجلة تكون في مستوى انتظار التونسيين، دون أن ينسى تقديم إجابة واضحة بشأن سقف الإجراءات الاستثنائية التي قد توسع دائرة معارضيه وتثير المزيد من البرود مع شركاء خارجيين مؤثرين.

بعد أربعة أشهر من لجوئه إلى الفصل 80 من الدستور، وبعد ذلك تطبيقه "للأحكام الاستثنائية" التي وضعت بين يديه معظم السلطات التنفيذية والتشريعية، يسعى قيس سعيد للتوفيق بين رؤاه السياسية والواقع الاقتصادي والاجتماعي الصعب الذي تمر به البلاد.

منتقدو الرئيس التونسي في الداخل والخارج لا يخفون عدم ارتياحهم لتولي سعيد سلطات واسعة دون أية قيود تقريبا.

وإثر تعليقه لأنشطة البرلمان أضحى سعيد يحكم بناء على ما يصدره من مراسيم رئاسية. ومن غير المحتمل أن يلاقي أي اعتراض على قراراته من قبل رئيسة الحكومة الجديدة نجلاء بودن. فهو، بناءً على "التدابير الاستثنائية" التي أصدرها في الثاني والعشرين من سبتمبر، يعين أعضاء الحكومة ويحدد "توجهاتها واختياراتها"، فيما تتولى رئيس الحكومة "تنسيق أعمالها" في نطاق تنفيذ الاختيارات الرئاسية.

يعرف سعيد بكل تأكيد أن الرأي العام يتابع كل مبادراته عن كثب ويريد أن يعرف إن كان بإمكانه تحقيق وعوده وطموحاته المعلنة. وقد أظهر استطلاع للرأي أن هامش شعبية الرئيس قد تقلص خلال شهر واحد بنسبة 10 في المئة. وحل اتجاه عام نحو الحذر محل التفاؤل غير المشروط.

غير أن قيس سعيد ما زال رغم ذلك يتمتع بثقة ما لا يقل عن 66 في المئة من الرأي العام. وإذا كان لا يواجه معارضة كبيرة في الداخل فلأن أغلبية التونسيين يرفضون مجرد التفكير في العودة إلى الوضع ما قبل الخامس والعشرين من يوليو عندما كانت حركة النهضة الإسلامية تمسك بخيوط اللعبة في البرلمان وكان جناحا السلطة التنفيذية (رئاسة الحكومة، ورئاسة الجمهورية) في شلل دائم نتيجة التأويلات المتناقضة للصلاحيات الدستورية بينهما.

لا يبدو اليوم أن التحديات الاجتماعية والاقتصادية يمكن أن تنتظر طويلا قبل أن تطفو على الساحة، مهما كانت خيارات سعيد وقراراته. فقد أظهرت آخر الأرقام أن نسبة البطالة قد ارتفعت إلى 18 في المئة وبلغت مستوى غير مسبوق لدى الشباب يتجاوز 42 في المئة.

ومن غير الواضح هل ستستطيع نجلاء بودن عالمة الجيولوجيا التي أصبحت أول امرأة تترأس الحكومة في تونس والعالم العربي الاستجابة للمطالبات الاجتماعية في نفس الوقت الذي تحاول فيه التخفيف من الضغوطات المالية التي تواجه البلاد؟

تحدثت بودن بعد تنصيبها الشهر الماضي عن جملة من الأهداف تريد تحقيقها ولكنها لم تقدم برنامجاً تفصيليا لأجنداتها، وإن كان إنعاش الاقتصاد سيكون دون شك المحور الأساسي لعملها.

> تشكيل حكومة بودن لم يغير من ضبابية المشهد، فقد رفض قيس سعيد وضع سقف زمني للأحكام الاستثنائية

ورث قيس سعيد ورئيسة حكومته جملة من الأعباء الثقيلة من بينها البطالة والركود الاقتصادي وارتفاع مستوى الدين وتلوث المحيط. تركت الحكومات السابقة كل هذه المشاكل تتفاقم وتتعفن سواء نتيجة انعدام الكفاءة أو غياب الإرادة السياسية أو الاثنين معا.

في أول اصطدام له مع الواقع الاجتماعي والاقتصادي الصعب، اضطر قيس سعيد لإبلاغ أصحاب الشهادات العاطلين عن العمل أنه سوف يعترض على تفعيل القانون الصادر سنة 2020 والذي يسمح بتوظيف خريجي الجامعات العاطلين عن العمل منذ أكثر من 10 سنوات.

وعد سعيد هؤلاء الخريجين المحتجين على بطالتهم بإنشاء شركات أهلية تساعدهم على تحسين أوضاعهم. ولكن وعوده لم تكن كافية لإثناء أصحاب الشهادات الباحثين عن شغل عن وقف حركاتهم الاحتجاجية.

سيكون الامتحان الحقيقي بالنسبة إلى سعيد هو مدى قدرته على تأمين ما يكفي من الموارد المالية من أجل تلبية احتياجات موازنتي 2021 و2022. وكان البنك المركزي التونسي قد دعا الحكومة عشية تشكيل حكومة بودن إلى اتباع دبلوماسية مالية نشيطة من أجل إقناع المانحين الإقليميين والدوليين بمساعدة تونس. ولن يكون ذلك سهلاً سواء كانت المساعدة المطلوبة ممنوحة بشروط أو بدونها.

كما أن معالجة أوضاع الاقتصاد سوف تعني بالضرورة إدخال إصلاحات مؤلمة لم تتجرأ عليها أي من الحكومات السابقة. فالحكومة إذا أرادت تحقيق توازن مالي حقيقي سوف تحتاج إلى القطع مع برامج الإنفاق الكبيرة وتقليص المساعدات المالية التي تمنحها للمؤسسات المملوكة من الدولة وتخفيض الإنفاق على الوظائف الحكومية. وسوف تجد نفسها مرغمة على مراجعة برامج الدعم الحكومي لأسعار الوقود والنقل والمواد الضرورية. وكل هذه الإجراءات لن تكون إجراءات شعبية البتة. وليس من المؤكد إن كان رصيد سعيد من الشعبية كافياً لامتصاص التململ الذي سوف تثيره مثل هذه القرارات.

في هذا الإطار حاولت نجلاء بودن طمأنة اتحاد العمال ذي التأثير الكبير في البلاد باستعداد الحكومة للإيفاء بكافة التزاماتها في ما يخص رواتب ومخصصات العمال. ولكن لا أحد يعلم من أين ستأتي الموارد اللازمة لذلك. كما لا يمكن التنبؤ بمصير علاقة السلطات بالنقابات. فقد كانت مواقف سعيد تجاه اتحاد الشغل متذبذبة منذ استبعاده للنقابات والأحزاب في المشاورات السياسية الهامة. ولكن المكالمة الهاتفية التي أجراها سعيد منذ أيام مع الأمين العام للاتحاد التونسي للشغل نورالدين الطبوبي قد تكون مؤشرا على استعداده لتحيين مساره على الأقل تجاه النقابات.

لم يغير تشكيل الحكومة من ضبابية المشهد السياسي. فقد رفض سعيد إلى حد الآن وضع سقف زمني للأحكام الاستثنائية الجاري بها العمل واعتماده على إصدار المراسيم الرئاسية كطريقة للحكم، حتى وإن كان أخبر وزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن بأن البلاد تستعد "للخروج من الوضع الاستثنائي إلى الوضع العادي" خلال "المراحل القادمة".

اغتنم قيس سعيد فرصة فترة استمرار شعبيته في الظرف الراهن للإعلان عن عزمه على تقديم رؤيته للإصلاح السياسي إلى "استفتاء عبر الإنترنت"، على الأرجح هو يراهن على الموافقة عليها بأغلبية ساحقة. لم يتم الإعلان عن تفاصيل الاستفتاء، لكن من المعروف أن سعيد يفضل النظام الرئاسي والتأكيد على السياسة المحلية. لم يكشف سعيد النقاب عن أي خطط واضحة لإجراء انتخابات مبكرة، لكن بعض أنصاره يطالبون بالفعل بحزب سياسي موالٍ له.

ويصف سعيد المرحلة القادمة بـ"مرحلة تحرير وطني" من الفساد والتدخل السياسي في القضاء وانعدام العدالة الاقتصادية. ولكن ارتيابه من الأحزاب السياسية ورغبته في إرساء "نظام ديمقراطي" بنفحة قاعدية "يملك فيه الشعب الشرعية الحقيقية" قد يعني تواصل فترة الغموض السياسي ولو إلى حين.

سوف يحتاج سعيد إلى اجتناب الاصطدام بأبرز شركاء البلاد في الخارج، وخاصة الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي اللذين وضعا مستقبل الديمقراطية في تونس ضمن أبرز اهتماماتهما.

وستكون التطورات في الداخل والخارج إلى حد كبير رهينة استعداد سعيد للتوفيق بين إكراهات الواقع ورغباته السياسية. وقد أظهرت المستجدات الأخيرة نزوعا من طرفه إلى إدخال تعديلات على مواقفه تبعا لما تفرضه الظروف الموضوعية التي تواجهها البلاد.

يبقى السؤال المطروح هو هل أن هذه الظروف الموضوعية المرتبطة بواقع البلاد الصعب يمكن أن توجه سعيد نحو اعتماد مقاربات أكثر براغماتية من أجل مجابهة الأزمات الكثيرة التي تبحث عن حلول في تونس؟

يوم المتوسط

ناصر كامل
الأمين العام للاتحاد من أجل المتوسط

"المستقبل"، "النور"، "الفسيفساء"، "الحضارة"، "التضامن"، "الصفاء".. هذه كلمات، عبّرت من خلالها مجموعة من الشخصيات المتوسطية البارزة في مجالات الفن والرياضة والسياسة وريادة الاعمال عن وصفها للمتوسط وما يمثله في إطار الحملة التي أطلقها الاتحاد من أجل المتوسط للاحتفال بيوم المتوسط.

وعلى غرار ذلك، شاركنا مواطنو المنطقة، على مدى الأشهر القليلة الماضية، تعريفهم للمتوسط في كلمة واحدة. وحقيقة، لقد أسعدني كون كل الإجابات مفعمة بالإيجابية والأمل، الأمر الذي يدل على الارتباط الوثيق للمتوسطيين بهذا البحر، على عكس ما تروّجه العناوين الرئيسية لوسائل الإعلام التي اعتدنا قراءتها.

يتردد صدى هذه الكلمات في ذهني ويذكرني بالإمكانات الهائلة لمنطقتنا. لكن في واقع الأمر التعافي البطيء من تداعيات جائحة كوفيد – 19 وتزايد التحديات التي تواجهها المنطقة يتسببان في بعض الأحيان في ظهور مشاعر الإحباط واليأس بين سكان المتوسط خصوصاً في ظل الظروف الحالية والصورة التشاؤمية المرسومة لمستقبل المنطقة المتوسطية.

وبالرغم من هذه الصورة القاتمة إلا أن ثمة أسبابا عديدة للتفاؤل، الأمر الذي جعلني أؤيد بقوة مبادرة الاتحاد للاحتفال بيوم للمتوسط، كمناسبة لتسليط الضوء على الموروث الثقافي والحضاري والإرث التاريخي الذي يثري هذه المنطقة، فضلاً عن التذكير بإمكاناتنا وأهمية التقارب بين شعوبنا وتكثيف الجهود من أجل مستقبل متوسطي أكثر إشراقاً.

ولطالما أثبتت شعوب المنطقة المتوسطية مرونتها عبر التاريخ، وقدرتها على الثبات والصمود أمام الأزمات وعملها الدؤوب على جعل حوض المتوسط أكثر سلاماً واستقراراً وازدهاراً.

قوة الشعوب تنبع من وحدتها وتكاتفها، ويأتي يوم المتوسط، الموافق للثامن والعشرين من نوفمبر، كدعوة لتكثيف جهود التعاون، والعمل معاً من أجل مستقبل متوسطي يلبي آمال شعوب المنطقة وطموحاتها. ويعتبر هذا الحدث فرصة للاحتفال بالإنجازات التي تحققت، وكذا الاحتفاء بالتنوع الثقافي والثراء الحضاري للمنطقة.

وبطبيعة الحال، فإن تنوع المنطقة الأورو – متوسطية يعني أيضًا اختلافات سياسية واقتصادية واجتماعية، إلا أنه حين يتعلق الأمر بالتحديات المشتركة لدول المنطقة مثل تغير المناخ أو تمكين الشباب تتم تنحية الخلافات جانباً من أجل السعي لتحقيق المصالح المشتركة للمنطقة.

على سبيل المثال، شهدنا زخمًا كبيراً على صعيد العمل المناخي في أكتوبر الماضي، حيث تبنت الدول الأعضاء البالغ عددها 42 دولة، بالرغم من الاختلافات الهائلة بينها من حيث التنمية الاقتصادية والأولويات، التزامات سياسية مشتركة وطموحة لحماية التنوع البيولوجي البيئي الفريد لمنطقة المتوسط والحفاظ عليه في مواجهة تغير المناخ احتواها البيان المشترك الصادر عن اجتماعهم الذي عقد في القاهرة الشهر الماضي.

وترتفع درجة حرارة منطقة المتوسط بنسبة 20 في المئة أسرع من بقية العالم. ودون اتخاذ الإجراءات اللازمة لتغيير فوري في السياسات ستشهد المنطقة آثارًا مدمرة على نظامها البيئي ونمط حياتها بحلول عام 2040. وهذا ما يجعل البيان الأخير، وما احتواه من التزامات، واحدا من أوضح الأمثلة، خلال فترة عملي كأمين عام، لأهمية دور الاتحاد من أجل المتوسط كمنصة متعددة الأطراف لتأمين العمل المنسّق والمشترك الذي سيحمي مواطنينا من تغير المناخ والذي سيؤمّن المستقبل المشرق الذي تتطلع إليه شعوب المنطقة.

منذ اندلاع الجائحة رأينا الدول الأعضاء بالاتحاد تتحد وتترابط وتبدي عزماً مشتركاً للتغلب على الوباء ولبناء تعاف شامل ومستدام، غير أن المنطقة الأورو – متوسطية لا تزال من أقل المناطق في العالم من حيث التكامل الاقتصادي.

فإذا نظرنا إلى مستويات التكامل التجاري، نجد أن 70 في المئة من إجمالي حركة البضائع في منطقة المتوسط تتم بين الموانئ الأوروبية، و15 في المئة فقط بين أوروبا وشمال إفريقيا، و5 في المئة بين دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

> الطاقة الخضراء المتجددة يمكنها أن تمد المنطقة بالطاقة الكهربائية وتحد من التلوث، وأن تكون مكسبا للتكامل الإقليمي والعمل المناخي بين دولها

وهناك المزيد من هذه الإمكانات غير المستغلة في المنطقة: فعلى سبيل المثال، يمكن أن تولّد محطات الطاقة الشمسية المركزة في المنطقة 100 ضعف استهلاك الكهرباء في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأوروبا مجتمعة. ويمكن للطاقة الخضراء المتجددة أن تمد المنطقة بالطاقة الكهربائية وتحد من التلوث، وأن تكون استثمارًا مشتركًا ومكسبًا لكل من التكامل الإقليمي والعمل المناخي.

ويسلط التقرير المرحلي للاتحاد من أجل المتوسط الذي جرى إطلاقه أخيرا حول التكامل الإقليمي الضوء على هذه الإمكانات غير المستغلة، والتي ستشكل موضوع مناقشات المنتدى الإقليمي السادس للاتحاد من أجل المتوسط.

إن التكامل الإقليمي ومكافحة تغير المناخ يمثلان تحدياً معقداً ومتقاطعاً. فبينما نعمل على التعافي من الوباء، علينا اغتنام الفرصة لإنشاء مجتمعات أكثر شمولاً تضمن للشباب والنساء استغلال إمكاناتهم الكاملة والمساهمة في التنمية المستدامة للمنطقة.

لذا يجب أن يسلط الاحتفال الأول بيوم المتوسط الضوء على التحديات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية التي تعيق الاستقرار والازدهار في المنطقة.

وأخيرًا، أنتهز هذه المناسبة، للدعوة إلى تعزيز الحوار والتعاون في المنطقة، وجعل الفضاء المتوسطي رائداً في التكامل الإقليمي. فليكن إيماننا المشترك في منطقتنا الأورو – متوسطية النشطة والإبداعية والنابضة بالحياة، بوصلة الطريق نحو مستقبل مشرق للمتوسط.

التعاون المشترك بين ضفتي المتوسط لمواجهة التحديات